مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية تطبيق على القطاع المصرفي السوري الخاص
اسم الكاتب: د. ياسر المشعل، ربا فهمي كوكش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4457
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية
تطبيق على القطاع المصرفي السوري الخاص

الدكتور ياسر المشعل*
ربا فهمي كوكش**

(تاريخ الإيداع 23 / 7 / 2013. قُبِل للنشر في 1 / 10 / 2013)

□ ملخّص □

يشهد القطاع المصرفي على الصعيد الدولي تطورات مهمة في السنوات الراهنة في ظل تداعيات الأزمة المالية التي حصلت عام 2007، ولما كان القطاع المصرفي السوري جزءاً من الكيان المالي الدولي، سعت الباحثة إلى وضع تصور مبدئي للمؤشرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر لهذا القطاع وذلك انطلاقاً من أهمية الرشد الاقتصادي الذي يستلزم الحيطة والحذر في مواجهة الأزمات المصرفية وضرورة وضع آلية ملائمة للإنذار. وقد تمثلت مقومات وضع هذا التصور في الآتي:

1) تحديد العوامل الحاكمة للأزمات المصرفية والتي تمثلت بكل من المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الأداء المالي، وقد تبين من خلال الدراسة أن مؤشر الأزمة المصرفية يرتبط بعلاقة طردية مع نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي، وبعلاقة عكسية مع كل من درجة السيولة ومعدل العائد على الموجودات وكفاية رأس المال بالإضافة إلى تقلبات سعر الصرف.

2) تحليل أداء القطاع المصرفي السوري حيث تبين أنه يتمتع بكفاءة جيدة نسبياً خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية– الأزمة المصرفية– جودة المحفظة الإئتمانية– درجة السيولة– الربحية – كفاية رأس المال– المؤشرات الاقتصادية.

* مدرس – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

Early warning indicators of banking crises Application on the private Syrian banking sector

Dr. Yasser Al-Mashaal*
Ruba Fahmi Koukash**

(Received 23 / 7 / 2013. Accepted 1 / 10 / 2013)

□ ABSTRACT □

The banking sector, at the international level, is witnessing important developments in recent years under the fallout of the financial crisis which happened in 2007, and what was for the Syrian banking sector as part of the international financial entity, the researcher strived to set a preliminary visualization of the indicators that can be Contained in an early warning system for this sector and based on the importance of economic wisdom which requires caution and carefulness when facing banking crises and the need to develop national mechanism suitable for warning.

And the Constitutes in setting this visualization was represented in the following:

1- Identifying the factors governing crises banking, which were represented in all of the economic Indicators and financial performance Indicators, and in this study, it was found that Indicator of banking crisis is positively related with the public DTG get deficit to GDP, and an inverse relationship with the liquidity ,return on the assets ,financial solvency, additional to exchange rate risks.

2- Analysis of the performance of the Syrian banking sector showed that the sector has "relatively" good efficiency during the study period

Keywords: Financial crises - banking crises - credit portfolio quality - liquidity degree - profitability indicators - capital adequacy - economic Indicators.

* **Associate Professor, Department of Economic, Faculty of Economic, Damascus University, Damascus, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Banking and Insurance, Faculty of Economic , Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي منذ عام 2007 بأزمة مالية حادة تكمن خطورتها من كونها انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاد العالمي، ولقد امتدت آثار هذه الأزمة لتشمل دولاً آخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول.

ولقد أكدت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن أكثر من 50% من تلك الأزمات التي حدثت خلال الفترة 1980 – 1999 حدثت في الدول ذات الأسواق الناشئة على الخصوص [1] ، مما يؤكد ضرورة البحث عن أهم الوسائل والطرق التي تحسن من مستوى الرقابة المصرفية في تلك الدول، ولعل أهمها أنظمة الإنذار المبكر المطبقة لدى معظم الدول الغربية – وبعض الدول العربية – والتي تعتبر وسيلة رديفة للإجراءات الرقابية المتخذة من قبل السلطات المعنية في هذا المجال، حيث أثبتت قدرتها النسبية على التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية الدراسة من مدى خطورة الأزمات المصرفية وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول ليس فقط المتقدمة وإنما أيضاً الدول النامية وبمختلف اقتصادياتها، وتعتبر سورية جزء من هذه المنظومة كونها تسير على طريق الانفتاح الاقتصادي وتواجه في الوقت الراهن مرحلة اقتصادية حرجة باتت تعصف بإمكانياتها المختلفة في ظل ندرة الخبرات المتخصصة في مجال مواجهة الأزمات المصرفية وخاصةً المفاجئة منها. وهنا يكمن دور مؤشرات الإنذار المبكر كوسيلة مهمة ليس فقط في تقييم الأداء المالي للبنوك، بل في تحديد المخاطر الكامنة وكيفية إدارتها وتسليط الضوء على نقاط الضعف والخلل التي يعاني منها الجهاز المصرفي السوري وبوقت مبكر يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.

وبناءً عليه يهدف البحث إلى التركيز على مايلي:

تحديد ماهية المتغيرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية.

اقتراح نموذج قياسي يساعد على التنبؤ بمدى إمكانية التعرض للأزمات المصرفية.

فرضيات البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية (معبراً عنها بكل من معدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة وتقلبات سعر الصرف) ومؤشر الأزمة المصرفية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي (معبراً عنها بكل من نسبة السيولة ومعدل العائد على إجمالي الأصول وكفاية رأس المال) ومؤشر الأزمة المصرفية.

منهجية البحث:

تم جمع البيانات من المصادر التالية:

1. التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الخاصة.

[1] **التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، 2000، 2001.**

2. المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي السوري للإحصاء.
3. تقارير صندوق النقد الدولي.
4. البيانات المالية الرسمية الصادرة عن الحكومة السورية (وزارة المالية السورية، مصرف سورية المركزي).

ولاختيار الفرضيات اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الأسلوب الكمي حيث تم تحليل اتجاهات مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة (2007-2011) باستخدام المتوسطات، ثم تكوين نموذج انحدار متعدد لها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المعتمدة في هذه الدراسة.

ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، وكون الباحثة ترغب في الحصول على أطول سلسلة زمنية ممكنة اقتصرت العينة على المصارف التجارية الآتية والتي تعتبر من آوائل المصارف التي تأسست في سورية:

1. بنك سورية والمهجر
2. بنك بيمو السعودي الفرنسي
3. بنك عودة
4. بنك بيبلوس
5. البنك العربي
6. المصرف الدولي للتجارة والتمويل

متغيرات البحث:

المتغير التابع: وهو مؤشر الأزمة المصرفية وهو عبارة عن المتوسط المرجح لكل من نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة ونسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الديون غير العاملة.

وقد تم استخدام هذين المتغيرين لدورهما في بيان أداء الجهاز المصرفي من جانب جودة المحفظة الإئتمانية والذي يعتبر المسؤول عن ظهور الأزمات المصرفية.

المتغيرات المستقلة:

1. مؤشرات الأداء المالي:
   - نسبة السيولة وتقاس بقسمة الاحتياطيات السائلة على إجمالي الودائع.
   - معدل العائد على إجمالي الأصول ويقاس بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول.
   - كفاية رأس المال وقد تم احتسابها بموجب قرار مصرف سورية المركزي رقم 253.
2. المؤشرات الاقتصادية:
   - معدل التضخم وقد تم الاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي لمعرفة قيمته خلال سنوات الدراسة.
   - نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي وقد تم الاعتماد على المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب السوري المركزي للإحصاء لمعرفة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الجارية)، كما تم الاعتماد على البيانات المالية الصادرة عن الحكومة السورية (وزارة المالية) لمعرفة قيمة عجز الموازنة خلال سنوات الدراسة المعتمدة.

▪ تقلبات سعر الصرف وهي عبارة عن قيمة التشتت السنوي لأسعار الصرف في كل سنة من سنوات الدراسة والتي تم احتسابها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبالاعتماد على البيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الدراسات السابقة:

اسم الباحث	عنوان البحث	العام	أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات
الدكتور فريد كورتل	الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية[2].	2008	ركز الباحث على الأزمة المالية العالمية عام 2007 وآثارها على الاقتصاديات العربية فقد تناولت الدراسة أسباب الأزمة التي وصفها بأزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي انتقلت آثارها إلى اقتصاد الدول العربية حيث قسم الباحث الدول العربية إلى مجموعتين هما دول ذات درجة الانفتاح المالي والاقتصادي المرتفع و دول ذات درجة الانفتاح المالي والاقتصادي المنخفض والمتوسط . وقد قدم الباحث رؤية اسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية.
مجدي الشوربجي	أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط[3].	2006	استهدفت هذه الدراسة قياس أثر التضخم على أداء القطاع المالي في ست دول من دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وأشارت النتائج إلى وجود أثر سالب معنوي للتضخم على أداء كل من القطاع المصرفي وسوق الأسهم، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سالب قوي للتضخم على أداء القطاع المالي عندما تكون معدلات التضخم السائدة أكبر من المعدل الحرج للتضخم الذي تم تقديره بحوالي 8%، وتتمثل أهم استنتاجات الدراسة في أن أداء القطاع المالي لن يتدهور طالما كان معدل التضخم الفعلي أقل من هذا المعدل.

الإطار النظري

المفاهيم الأساسية للأزمة المالية–Financial crises:

يمكن التمييز بين نوعين من الأزمات المالية وهما الأزمات المصرفية وغير المصرفية وسيتم الحديث عن الأزمة المالية المصرفية، حيث تعددت الآراء حول مفهومها فقد عرفها (GUPTA,2002) بأنها حالة الذعر البنكي التي تتمثل في تدافع المودعين على طلبات تسييل ودائعهم، والتي تجبر البنوك على إيقاف تحويلها إلى نقد سائل

---

[2] **كورتل، فريد. *الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية*، مجلة روسيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة ، الجزائر، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2008، 30–9.**

[3] **الشوربجي، مجدي. *أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط*، مجلة التنمية السياسية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2006، 30–8.**

وقدمت الدراسة التي قام بها (Demirguc-Kunt,&Detragiache,1998) أربعة معايير لابد من تحقيقها للتنبؤ بظهور أزمة مصرفية وهي:

-ارتفاع نسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض لتفوق 10%.

-تبلغ تكلفة عملية الإنقاذ المصرفي نسبة لاتقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

-حدوث بعض حالات التأميم المصرفي.

-حدوث حالة الذعر البنكي وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع، وتعطيل العمل بالبنوك لبعض الأيام، أو فرض نظام عام لتأمين الودائع.

محددات الأزمات المصرفية-banking crises :

أثبتت معظم الدراسات والأبحاث العلمية أن الأوضاع المالية للبنوك يمكن أن تربط بمجموعة متناسقة من المؤشرات المالية والتي تستخدم في تقييم المخاطر المختلفة التي تواجه البنك علماً أن مدخلات هذه الأنظمة عبارة عن عدد كبير من البيانات الدورية والتقارير المالية السنوية المرسلة من البنوك للسلطات الرقابية.

ففي ألمانيا تم اعتماد نظام (BAFIN) الذي طبق منذ عام 1997 كنظام للإنذار المبكر للأزمات المصرفية والذي يتضمن 47 نسبة مالية مرتبطة بمؤشرات المخاطر والربحية ويتم تحليلها بشكل شهري وفصلي ونصف سنوي وسنوي وتنقسم هذه النسب إلى:

(19) نسبة تمثل مخاطر الائتمان و (16) نسبة تمثل مخاطر السوق و (2) نسبتان تمثلان مخاطر السيولة، كما يوجد(10) نسب أخرى لقياس الربحية. وبعد احتساب وتحليل هذه النسب يتم إعطاؤها أوزان ترجيحية متساوية ويتم تقييم وضع البنك بناءً على هذه النسب، ويقارن هذا التقييم مع نتائج التفتيش الميداني.

أما في أمريكا فقد طور البنك الفيدرالي الاحتياطي منذ آواخر الثمانينات نظاماً للإنذار المبكر يتضمن 30 نسبة مالية بعض هذه المقاييس مرتبط بالمعايير المستخدمة في نظام (CAMELS) وآخرى تتعلق بنشاطات مختلفة في البنك مثل النشاطات المتعلقة بسوق رأس المال والعقارات وأرباح وخسائر محفظة المتاجرة وكذلك توزيعات الأسهم ومصاريف الرواتب.....[4]

أما عن الفكر الاقتصادي فقد تناول موضوع الأزمات المصرفية من خلال نظريات الأجيال الثلاثة، حيث تتلخص رؤية نظرية الجيل الأول في أن هذه الأزمات تأتي انعكاساً لتراخي الأداء الاقتصادي الكلي نتيجة لاتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو النقدية أو الاستثمارية أو التجارية. وتعتقد نظرية الجيل الثاني في أن هذه الأزمات تعزى إلى أثر التوقعات المحققة ذاتياً وما يقترن بها من ردود أفعال متشابهة للمتعاملين في ما يعرف بسلوك القطيع وتبعاً لذلك فإن المحرك الأساسي للأزمات تتمثل في أثر العدوى الذي يجعل من حدوث أزمة في دولة ما مؤشراً لحدوث أزمة أخرى في الدولة التي ترتبط معها بعلاقات تجارية ومالية. أما نظرية الجيل الثالث فترى أن هذه الأزمات ترجع إلى ضعف الأداء المصرفي وتبعاً لذلك فإنها تركز على دور المخاطر المعنوية في دفع آلية الحلقة المفرغة للتوسع في القروض والاستثمار في ظل غياب التأمين على الودائع وما يصاحبها من تراخ في جودة نشاط الإقراض ومن ثم تعثر القطاع المالي.[5]

---

[4] أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2009.

[5] Zinkovskaya, E. "Determinants of Financial Crises in Russia and Other Transition Economies: An Empirical Test", Japanese Journal of Comparative Economics, Vol. 45, No. 2, (2008), p29.

وفي ضوء ذلك وتبعاً لما هو متوفر من دراسات تطبيقية فإنه يمكن التمييز بين مجموعتين من محددات الأزمات المصرفية:

- محددات مالية.
- محددات اقتصادية كلية.

محددات مالية:

تتضمن عدداً من المتغيرات الجزئية المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية وأداء الأسواق المالية، وتتمثل في درجة السيولة وكفاية رأس المال ومعدل الربحية ومخاطر السوق.[6]

تعكس درجة السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام تلك الأصول التي تحول بسهولة جداً إلى نقد وتسمى هذه الأصول التي يتم تسييلها في فترة قصيرة بالأصول السائلة والتي جرت العادة على تصنيفها في القوائم المالية كأصول جارية.[7]

إن وضع حدود دنيا ملائمة ورشيدة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك أصبح مطلب ضروري لامتصاص المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين ويعمل على توفير الاستقرار في الصناعة المصرفية، فكلما انخفضت درجة المخاطر التي يواجهها البنك كلما كان أقل تعرضاً للأزمات المصرفية.[8]

يعتبر الربح مؤشراً مهماً للحكم على كفاءة أداء المنشأة الاقتصادية حيث أن تعظيم الربح هو هدفها الرئيس، وتعتبر مؤشرات الربحية من أكثر المؤشرات المالية مصداقية في تحديد قابلية المنشأة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية، كما تظهر كيفية إدارة المنشأة لمصاريفها.

بالنسبة إلى مخاطر السوق فهي تشير إلى أثر تهاوي أسعار بعض الأصول على صافي ثروة النظام المصرفي، ولعل أهم أسباب هذه المخاطر هو تركز المحافظ المالية في أنواع معينة من الأصول إضافة إلى أنشطة المضاربة وتقلبات التعامل في الأسواق المالية.[9]

محددات اقتصادية كلية:

تميل الأزمات المصرفية إلى الارتباط الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي خاصةً وأن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتطورات التي يشهدها القطاع العيني في الاقتصاد. فلقد أثبتت الدراسة التي قام بها (KAMINSK,1999) وجود أثر سلبي لتراجع معدل النمو الاقتصادي على القطاع المصرفي ويعزى السبب في ذلك إلى حالة الخوف التي تسيطر على المودعين أثناء فترات الركود الاقتصادي لما يصاحبها من تزايد مخاطر الائتمان التي تدفعهم للمطالبة بتسييل ودائعهم. ولكن ترى الباحثة أن الهيكل الاقتصادي للبلد المعني يلعب دور كبير في تحديد درجة هذا الارتباط وماهيته، ففي الاقتصاديات الأحادية مثل الاقتصادات الخليجية يكون الارتباط فيها أكثر وضوحاً

---

[6] الخطيب، سمير. قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه، 2005، صفحة 20.

[7] Frank J.Fabozzi&Pamela P.Peterson. financial management&analysis.second edition, 2003, p729-736.

[8] عبد الله سمك، نجوى. كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية، في القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وسبل تحقيق الطموحات، تحرير: ليلى خواجة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، صفحة 40.

[9] Davis,E;Karim,D.Comparing early warning systems for banking crises, Journal of financial stability,Vo1.4, 2008, p14.

كونها تعتمد في نموها بشكل كبير جداً على قطاع النفط. فأية تقلبات يمكن أن تحصل في هذا القطاع ستنعكس على الأداء الاقتصادي الكلي ومن ثم على الأداء المصرفي.[10]

أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة إحصائية معنوية وهي طردية بطبيعتها بين كل من معدل التضخم وعجز الموازنة من جهة وحدوث الأزمات المصرفية من جهة ثانية، فارتفاع معدل التضخم يعكس سوء إدارة الاقتصاد الكلي وقد يمهد لظهور مخاطر السوق، كما يؤدي إلى الحد من توقيع عقود مالية طويلة الأجل ويثبط حماس المؤسسات المالية الوسيطة في تقديم تمويل طويل الأجل من أجل تكوين رأس المال المادي.[11]

أما عن الارتباط بين العجز المالي الحكومي وأداء القطاع المصرفي فهو إرتباط غير مباشر فسره الباحث (KRUGMAN) بمعادلة الاستيعاب التي تم تطويرها حتى تم التوصل إلى العلاقة الآتية:[12]

$$(G-T) = CA + (S-I)$$

العجز المالي الحكومي = رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات + (الادخار – الاستثمار)

إن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة تفوق الضرائب والإيرادات المالية الأخرى التي تحد من طلب القطاع الخاص تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وينعكس جزء من الزيادة في الطلب الكلي عند زيادة الاستيرادات من السلع والخدمات ومن ثم تدهور ميزان الحساب الجاري بافتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. وقد لا يؤدي العجز المالي الحكومي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري إذا رافق هذا العجز انخفاض الاستثمار الخاص وزيادة الادخار الخاص ويتحقق ذلك عندما يزاحم الاستثمار العام الاستثمار الخاص وعندما يتم وضع سقوف على الائتمان المقدم للقطاع الخاص ويمكن أن يزداد الادخار الخاص نتيجة لتوقع الأفراد زيادة العبء الضريبي المستقبلي لمواجهة النمو المتوقع في الدين العام.[13]

من جهة أخرى يؤثر العجز المالي على سعر الصرف من خلال تأثيره على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فقد سبق وأن ذكرنا أن العجز المالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في عجز الحساب الجاري من خلال زيادة الطلب الكلي وأثر ذلك على الاستيرادات، وزيادة الاستيرادات بنسبة تفوق الصادرات يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاضه على العملة المحلية. فإذا كان سعر صرف العملة المحلية ثابتاً فإن هذا الوضع يجعله مقوماً بأكبر من قيمته الحقيقية. وينعكس ذلك على الأسعار النسبية للسلع المحلية القابلة للتبادل التجاري إذ تصبح أسعارها مرتفعة بالنسبة للعالم الخارجي، مما يؤدي إلى تدهور الصادرات لا سيما إذا كان الطلب عليها مرناً. أما إذا كان سعر الصرف مرناً فإن العجز المالي يقود إلى هبوط سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة المبالغ التي تدفعها الحكومة لاستيراداتها ومدفوعات الفوائد على القروض الخارجية بالعملات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية. ومن ناحية أخرى قد يؤدي انخفاض سعر الصرف نتيجة العجز المالي إلى زيادة حصيلة الصادرات التي تحققها المؤسسات العامة العائدة للدولة مقومة بالعملة المحلية (إذا كانت هناك مرونة بالطلب الخارجي على المنتجات المحلية وقدرة المؤسسات العامة أو

[10] Kaminsky,G.; Lizondo,S; Reinhart,C. leading Indicators of currency crises, IMF staff papers,Vo1.45,No.1, 1998, p12.

[11] Khan,M.S. "inflation, financial deepening, and economic growth", paper prepared for the banco de mexico conference on Macroeconomic stability,financial markets and economic development, Mexico city, November 12-13,2002, p16.

[12] Krugman; Obstfeld; Melitz. "international economics, theory& policy", ninth edition, p304.

[13] Krugman; Obstfeld; Melitz. "international economics, theory& policy", ninth edition, p307.

جهازها الإنتاجي على تلبية الطلب الخارجي ومواجهة المنافسة الدولية) مما يقلل من الآثار السلبية لانخفاض سعر الصرف على العجز المالي. ومن هنا توجد علاقة متبادلة بين العجز المالي و سعر الصرف المرن.[14]

الدراسة العملية:

تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية:

معدل التضخم وتقلبات سعر الصرف

جدول رقم (1) معدل التضخم وتقلبات سعر الصرف في سورية خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2011)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	4.8%	16.1%	2.80%	6.32%	11.01%
تقلبات سعر الصرف*	102%	75%	80%	44%	**31%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب السوري المركزي للإحصاء وتقارير صندوق النقد الدولي.

سجل معدل التضخم أعلى قيمة له عام 2008 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والغذاء عالمياً لمدة لا تقل عن ستة أشهر نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حصلت آنذاك. وعلى الرغم من أن التضخم في الاقتصاد السوري خلال عام 2008 كان في معظمه مستوراداً إلا أن جزءاً منه كان محلياً، وهذا ما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي والتي أفادت أنّ جزءاً ملحوظاً من معدل التضخم نتج عن أسباب داخلية وإلا لكان معدل التضخم انخفض بالتأكيد خلال عام 2009 لدرجة أنه أصبح تضخماً سالباً إلا أنه بقي بحدود 3% كما هو موضح بالجدول السابق [15]، على الرغم من انخفاض مستوى الأسعار عالمياً من ضمنها أسعار العقارات.

في عام 2011 عاد معدل التضخم للارتفاع بنسبة زيادة تبلغ حوالي 293% عن عام 2009، وهو انعكاس طبيعي لتداعيات الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد ومارافقها من أزمة معيشية مع تعطل دورة الإنتاج وصعوبة نقل المواد الزراعية والصناعية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وإيجارات العقارات في المناطق الآمنة داخل سورية بشكل جنوني، إضافة إلى فقدان الكثير من السلع الاستهلاكية الأساسية وحدوث نقص حاد في بعض الأدوية.

---

[14] Davis,E;Karim,D."Comparing early warning systems for banking crises", Journal of financial stability.Vo1.4, 2008, p31.

*** تم احتساب تقلبات سعر الصرف بحساب قيمة التشتت السنوي لمتوسط أسعار الصرف الشهرية (متوسط قيمة المبيع والشراء) حسب النشرات الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي للأعوام 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 1.**

**** تم احتساب تقلبات سعر الصرف للنصف الأول من عام 2011 فقط، وذلك لعزل أثر الأزمة السياسية التي بدأت في العام المذكور.**

[15] المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب السوري المركزي للإحصاء، 2010.

عجز الموازنة العامة:

جدول رقم (2) نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في سورية خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2011) الوحدة: مليار ل.س

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق "بالأسعار الجارية" بالمليار	2,021	2,448	2,521	2,792	2,890
قيمة عجز الموازنة العامة " بالمليار"	44.58	44.30	42.46	164.48	167
نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي	2.21%	1.81%	1.68%	5.89%	5.78%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على كل من المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي السوري للإحصاء و البيان المالي الصادر عن الحكومة السورية.

نما الاقتصاد السوري قبل الأزمة السياسية التي بدأت أوائل عام 2011 بشكل ملحوظ وقد بلغ الذروة عام 2009 نتيجة المميزات المهمة للاقتصاد السوري والذي يتمتع بتنوع موارده ومصادر دخله مابين الصناعة والزراعة والسياحة والنفط، ولقد استطاعت سورية جمع احتياطات من النقد الأجنبي تقدر بـ 21 مليار دولار*.[16]

وتعتبر موازنة عام 2010 الموازنة الخامسة والأخيرة في الخطة الخمسية العاشرة والتي ترافقت مع الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى السوق الاجتماعي ومن التخطيط المركزي إلى التأشيري. ففي العام المذكور ازداد الإنفاق الاستثماري بمعدل 19% عن عام 2009 (حيث بلغ عام 2010 حوالي 327 مليار مقابل 275 مليار عام 2009).[17] كما تم جدولة القروض الزراعية وإلغاء الغرامات وفوائد القروض المترتبة عليها. كما ازداد الإنفاق العام نتيجة التوسع الكبير لتداعيات الأزمة المالية العالمية والركود بل الكساد الاقتصادي ولاسيما إذا حظيت الرواتب والأجور بنسبة جيدة من هذه الزيادة، فقد بلغت نسبة نمو الرواتب والأجور في العام المذكور (6.5%)، كما بلغت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام مايقارب الـ20%.**

في عام 2011 لوحظ زيادة أرقام الموازنة بشكل إجمالي وذلك بنسبة زيادة بلغت حوالي 12% عن عام 2010.[18]

ومن أكثر النقاط أهمية توفير هذه الموازنة لأكثر من 63565 فرصة عمل وهو مايعني ارتفاع في نسبة الإنفاق الجاري، ومما ساهم في ارتفاع نسبة عجز الموازنة في العام المذكور ماشهده الاقتصاد السوري من العقوبات الأوروبية والغربية التي استهدفت حرمان الموازنة من عائدات القطاع النفطي الذي يمد الخزينة بربع الموارد وتلاها عقوبات عربية بحظر التعامل مع مصرف سورية المركزي وهو ماوصف بالحرب الاقتصادية على سورية. وقد تأزم الأمر بعد هجرة رؤوس الأموال مع الأشهر الأولى من العام نفسه ونقل الحسابات المصرفية للمواطنين السوريين إلى لبنان وتركيا والأردن، كما أصاب الركود كل من القطاع السياحي والزراعي حيث حقق الأخير خسائر فادحة نتيجة انعدام الأمن وارتفاع أسعار المحروقات وهو مايفسر ارتفاع قيمة عجز الموازنة عام 2011.

*** تم احتسابه بناءً على سعر الصرف الوارد في النشرة الرسمية لمصرف سورية المركزي لعام 2010.**

[16] الموسوعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي السوري للإحصاء، الميزانية الموحدة الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2010.

[17] الموازنة العامة الصادرة عن الحكومة السورية (وزارة المالية) عام 2010.

****بلغت قيمة الرواتب والأجور عام 2010 حوالي 153 مليار مقابل 143.66 مليار عام 2009، كما بلغ إجمالي الإنفاق العام 754مليار لعام 2010، وذلك بناءً على الأرقام الواردة في الموازنة العامة الصادرة عن وزارة المالية للأعوام 2009، 2010.**

[18] الموازنة العامة الصادرة عن الحكومة السورية (وزارة المالية) عام 2011.

تحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي السوري الخاص

سيتم في هذا الجزء تحليل أداء بنوك العينة خلال فترة الدراسة المعتمدة (2007-2011) باستخدام عدد من المؤشرات التي تستخدم في الكثير من الدراسات وذلك وفقاً لماهو متاح من البيانات.

جودة المحفظة الائتمانية-credit portfolio quality:

للحكم على جودة المحفظة الائتمانية والتي تمثل الجانب المحرك للأزمات المصرفية فإن المؤشرات الأساسية لذلك هي نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي القروض، وقد تم أيضاً استخدام نسبة مخصصات البنوك إلى الديون غير العاملة (حيث تعني زيادته انخفاض احتمالية التعرض للأزمات المصرفية)، وتم احتساب هذين المؤشرين للقطاع المصرفي السوري المتمثل في بنوك العينة فجاءت النتائج كمايلي:

جدول رقم (3) جودة المحفظة الائتمانية ونسبة التغطية لدى القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2011)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
جودة المحفظة الإئتمانية*	0.83%	0.84%	2.58%	3.28%	8.17%
المتوسط العام	3.14%				
نسبة التغطية**	22.49%	31.18%	37.07%	30.59%	52.28%
المتوسط العام	34.72%				

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.

سجل القطاع المصرفي السوري أعلى قيمة لنسبة الديون غير العاملة عام 2011 وقد بلغت حوالي 8% ويعود السبب في ارتفاع قيمة الديون غير العاملة إلى انخفاض قدرة المقترضين على السداد نتيجة الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد والتي بدأت أوائل العام المذكور.

بالمقابل سجلت نسبة التغطية (نسبة مخصصات الديون إلى إجمالي الديون غير العاملة) أعلى قيمة لها أيضاً في العام نفسه وقد بلغت 52.28% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي القروض مما يدل على كفاءة السياسة الائتمانية التي يتبعها القطاع في ذلك العام.

درجة السيولة-liquidity degree :

تم اعتماد مؤشر الأصول السائلة/ إجمالي الودائع وذلك للتعبير عن درجة سيولة القطاع المصرفي السوري وقد تم احتسابه خلال جميع سنوات الدراسة، فجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4) درجة السيولة لدى القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2011)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل السنوي*	59%	56%	43%	37%	43%
المتوسط العام	48%				

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.

*** نسبة جودة محفظة القطاع المصرفي السوري الخاص هي عبارة عن المعدل الوسطي لنسب بنوك العينة، للمزيد انظر الملحق رقم 2.**

**** نسبة التغطية لدى القطاع المصرفي السوري الخاص هي عبارة عن المعدل الوسطي لنسب بنوك العينة، للمزيد انظر الملحق رقم 3.**

*** المعدل السنوي لدرجة سيولة القطاع المصرفي السوري الخاص هو عبارة عن المعدل الوسطي لنسب بنوك العينة، للمزيد انظر الملحق رقم 4.**

تعتبر درجة سيولة القطاع المصرفي السوري مرتفعة جداً فهي تجاوزت الـ30% خلال جميع سنوات الدراسة، وسجلت أعلى قيمة لها عام 2007 في حين أن أدنى قيمة تحققت عام 2010.

إن ارتفاع المعدل الوسطي لدرجة السيولة يشير إلى ارتفاع قدرة هذا القطاع على مواجهة الطلبات المفاجئة للسحوبات على الودائع، وقد كان هذا عاملاً من العوامل التي ساعدت –لاحقاً– على صمود المصارف التجارية الخاصة أمام الأزمة الراهنة التي تعصف بالاقتصاد السوري. ففي عام 2011 ونتيجةً للظروف الحرجة التي تمر بها البلاد ازدادت طلبات السحب على الودائع بمعدل متسارع تزامناً مع ارتفاع قيمة كل من الديون تحت المراقبة والتي بلغت نسبة نموها حوالي الـ67% تقريباً، وقيمة الديون غير العاملة والتي وصلت نسبة نموها إلى ما يقارب الـ182% تقريباً [19]. مما دفع البنوك التجارية الخاصة إلى اتباع سياسة ائتمانية تحفظية لتفادي الوقوع في أزمة سيولة حرجة ممكن أن تؤدي إلى الإفلاس.

مؤشرات الربحية–profitability indicators :

وتشير كما ذكرنا إلى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق الربحية، واقتصرت الدراسة على قياس الربحية من خلال معدل العائد على إجمالي الأصول للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف وتم قياسه خلال جميع سنوات الدراسة فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5) معدل العائد على إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي السوري خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2011)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل السنوي**	0.56%	0.85%	0.78%	0.79%	0.85%
المتوسط العام	0.77%				

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية.

سجل القطاع المصرفي أدنى قيمة للمعدل الوسطي للعائد على إجمالي الأصول عام 2007 وقد بلغ 0.56% ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض المعدلات التي حققها كل من بنك بيبلوس وبنك سورية والمهجر خلال العام المذكور.

فقد حقق بنك بيبلوس عام 2007 أدنى معدل خلال جميع سنوات الدراسة وقد بلغ 0.15% في حين أن قيمة المعدلات التي حققتها باقي بنوك العينة تجاوزت الـ0.50% وذلك خلال الأعوام التالية.

وعلى الرغم من الظروف الحرجة التي يمر بها الاقتصاد نتيجة الأزمة السياسية التي بدأت أوائل عام 2011 فإن القطاع المصرفي قد حقق في العام نفسه أعلى معدل وقد بلغ 0.85% وذلك لارتفاع قيمة الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي والتي بلغت 5,314 مليون ل.س (حسب التقارير السنوية الصادرة عن بنوك العينة)، في حين أن القطاع المصرفي قد حقق في العام نفسه خسائر بلغت قيمة 591 مليون ل.س*، ومنه يتضح بأن هذه الزيادة في مؤشر الربحية هي زيادة اسمية.

[19] التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية للأعوام 2010، 2011.

**** المعدل السنوي لمؤشر ربحية القطاع المصرفي السوري الخاص هو عبارة عن المعدل الوسطي لنسب بنوك العينة، للمزيد انظر الملحق رقم 5.**

*** جميع الأرقام الواردة أسفل الجدول تم احتسابها بناءً على التقارير السنوية الصادرة عن بنوك العينة، انظر الملحق رقم 5.**

كفاية رأس المال-capital adequacy :

وقد تم احتسابها وفق قرار مصرف سورية المركزي رقم 253.

نسبة كفاية الأموال الخاصة=الأموال الخاصة الصافية/(الموجودات المثقلة+حسابات خارج الميزانية المثقلة+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل).**

الجدول رقم (6) كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2011)

2011	2010	2009	2008	2007
19.85%	14.57%	13.17%	13.40%	14.42%
%15				

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك السورية الخاصة.

إن كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي السوري الخاص تجاوزت خلال جميع سنوات الدراسة الـ8% وهو الحد الأدنى الذي حدده مصرف سورية المركزي بالقرار رقم 253 مما يدل على ارتفاع هامش الأمان المصرفي وانخفاض درجة المخاطر التي يواجهها خلال جميع سنوات الدراسة، وقد سجل القطاع المصرفي السوري الخاص أعلى نسبة ملاءة في العام 2011 على الرغم من الأزمة السياسية التي بدأت أوائل العام المذكور، ويعود السبب في ذلك إلى أن البنوك السورية الخاصة عملت على اتباع سياسة ائتمانية تحفظية مما أدى إلى انخفاض مخاطر الائتمان وهي من أهم المخاطر وأكثرها تأثيراً على الأداء المصرفي، والدليل على ذلك ارتفاع نسبة التغطية حيث بلغ المعدل الوسطي لنسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الديون غير العاملة الـ52% تقريباً وهو معدل مرتفع جداً.

بناء النموذج القياسي:

في ضوء الدراسات السابقة والبحوث التي أجريت حول الأزمات المصرفية وبناءً على ما تم استعراضه سابقاً، وفي ظل البيانات العلمية المتاحة خلال فترة الدراسة اعتمدت الباحثة نموذجين، نموذج مالي يتعلق بمدى تحقق العلاقة بين مؤشر الأزمة المصرفية ومؤشرات أداء القطاع المصرفي، ونموذج اقتصادي يتعلق بمدى تحقق العلاقة بين مؤشر الأزمة المصرفية والمؤشرات الاقتصادية الداخلية.

(Financial Model) $\Rightarrow BC=b_1L+b_2ROA+b_3CA$

(Economic Model) $\Rightarrow BC=b_1IN+b_2DTG+b_3ER$

** **يتم احتساب مؤشر كفاية رأس المال من قبل البنوك التجارية السورية الخاصة في كل عام وتدرج في التقارير السنوية الصادرة عنها، للمزيد انظر الملحق رقم 6.**

متغيرات النموذجين:

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (7) متغيرات النموذجين

اسم المتغير	درجة السيولة	معدل العائد على إجمالي الأصول	كفاية رأس المال المصرفي	معدل التضخم	نسبة عجز الموازنة العامة	تقلبات سعر الصرف	مؤشر الأزمة المصرفية
الرمز	L	ROA	CA	IN	DTG	ER	BC

الجدول من إعداد الباحثة.

إن مؤشر الأزمة المصرفية هو المتوسط المرجح لكل من:

PQ: جودة المحفظة الائتمانية (نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي القروض)

CR: نسبة التغطية (نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الديون غير العاملة)

وقد تم احتساب الأوزان النسبية لكل منهما عن طريق حل المعادلتين التاليتين:

$$W_{PQ}/W_{CR}=S_{CR}/S_{PQ}$$

$$W_{PQ}+W_{CR}=1$$

W: الوزن النسبي **S:** الانحراف المعياري

وبعد احتساب قيمة الأوزان النسبية لكل من المتغيرين المشار إليهما سابقاً تم استنتاج قيمة المتغير المركب كما يلي:

$$BC=(W_{PQ}*PQ) - (W_{CR}*CR)$$

ولقد وردت الإشارة السالبة للتعبير عن العلاقة العكسية بين نسبة التغطية ومؤشر الأزمة المصرفية ولقد بلغت الأوزان النسبية لكل من جودة المحفظة ونسبة التغطية كمايلي:

W_{PQ} =79% W_{CR} =21%

جدول رقم (8) استنتاج مؤشر الأزمة المصرفية في سورية خلال الفترة الممتدة بين (2007 – 2011)

CR			PQ		
W_{CR}		S_{CR}	W_{PQ}		S_{PQ}
21%		11	79%		3
2011	2010	2009	2008	2007	البيان
-4.52%	-3.83%	-5.75%	-5.88%	-4.07%	BC

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية الخاصة.

النتائج والمناقشة:

لقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للوصول إلى النموذج الإحصائي الأفضل الذي يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع وهو مؤشر الأزمة المصرفية والمتغيرات المستقلة وهي درجة السيولة ومعدل العائد على إجمالي الأصول وكفاية رأس المال ومعدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي وتقلبات سعر

الصرف، ولتفادي مشكلة الازدواج الخطي تم اختيار طريقة Stepwise لإدخال المتغيرات حيث تعمل هذه الطريقة على إدخال المتغيرات المستقلة واحداً بعد الآخر بخطوات متسلسلة في نموذج الانحدار مع استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود بقية المتغيرات. وقد اعتمدت الباحثة القيم الافتراضية للخيار use probability of F وهي 5% لإدخال المتغير و10% لاستبعاده من التحليل، وبإتباع الخطوات السابقة أكدت النتائج معنوية كل من النموذجين فكانت قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة 5%.

جدول رقم (9) نتائج الاختبار الإحصائي

dependent Variable: banking crisis

independent Variable	Equ1	Equ2	Equ3	Equ4	Equ5	Equ6	Equ7 نموذج الاستيعاب	Equ8 العوامل المالية
كفاية رأس المال	−0.307332 (−6.980381)							−0.38184 (−50.18)
السيولة		−0.099313 (−8.914112)						−0.0640 (−12.1449)
الربحية			−6.228444 (−11.92148)					−9.945805 (−31.309)
معدل التضخم				−0.446826 (−3.36189)				
نسبة عجز الموازنة العامة					−0.98607 (−2.6932)		0.446299 (5.607334)	
تقلبات سعر الصرف						−0.03396 (−3.1012)	−0.008744 (−1.98516)	
R.square	0.499778	0.579204	0.097994	0.613245	0.712220	0.67889	0.401479	0.86504
D.W	1.205032	1.334546	1.262518	2.143270	1.998900	1.934631	1.535324	2.05086

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاختبار الإحصائي(SPSS).

الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة مؤشر المعنوية t−statistic.

تم أخذ بيانات النصف الأول من العام 2011 وذلك لعزل أثر الأزمة التي حصلت في العام المذكور، والتي قد تسبب حدوث انحرافات كبيرة ممكن أن تؤثر على نتائج الدراسة.

تشير النتائج إلى أن قيمة t−statistic أكبر من 1.96 وذلك عند مستوى دلالة 5% مما يدل على معنوية العلاقات المختبرة. كما كانت قيمة D.W قريبة من الـ 2 وهو ما يدل على استقلالية الأخطاء العشوائية. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الأزمة المصرفية وكلٍّ من المتغيرات المالية، فتراجع كل من السيولة ومعدل العائد على إجمالي الأصول وكفاية رأس المال يؤدي إلى تزايد حدوث الأزمات المصرفية في سورية. وهو ما يتفق مع نتائج الأبحاث السابقة التي خاضت في الموضوع نفسه، كما يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المصرفي ومؤشر الأزمة المصرفية.

وبيان ذلك أن انخفاض السيولة يعني احتمالية العجز عن تلبية طلبات سحب المودعين وقد تكون البداية لحدوث ظاهرة العسر المالي الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة المصرفية.

أما عن تراجع معدل كفاية رأس المال فهو يشير إلى ارتفاع مخاطر الجهاز المصرفي، حيث يلعب رأس المال المصرفي دوراً أساسياً في تدعيم العمليات التشغيلية اليومية وضمان ديمومة عمل المصرف بالأجل الطويل، كما يعتبر القاعدة الأساسية التي تواجه مخاطر الفشل من خلال امتصاص الخسائر المالية حتى يستعيد المصرف ربحيته ويتجاوز المشكلات التي يتعرض لها.

ويدل تراجع معدل العائد على إجمالي الأصول على قصور كفاءة المؤسسات الائتمانية في استغلال أصولها لتوليد الدخل. وبناءً عليه فإن نموذج المتغيرات المالية بصيغته النهائية هو:

$$BC = -0.38CA - 0.06L - 9.95ROA$$

أظهرت النتائج أيضاً وجود دور هام للمتغيرات الاقتصادية، حيث يمارس معدل التضخم تأثيراً إيجابياً على المتغير المعبر عن الأزمة المصرفية وتفسير ذلك أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة تكلفة الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة مما يؤدي إلى قيام الأفراد والمشروعات بتحويل النقود إلى سلع حقيقية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يضر بأداء القطاع المصرفي.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة ومؤشر الأزمة المصرفية وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي وبخاصةً ما جاء به الباحث Krugman، فازدياد عجز الموازنة العامة يؤدي إلى ازدياد عجز ميزان المدفوعات مما يعني تدهور القدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي سينخفض كل من احتياطي النقد الأجنبي وقيمة العملة المحلية (علاقة عكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة)، هذا التخفيض من شأنه أن يؤثر على الأصول الحقيقية للبنوك ويضعف قدرة البنك المركزي على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة أو تعثر مالي. وبناءً عليه يمكن كتابة نموذج الاستيعاب بإدخال متغير سعر الصرف كبديل عن عجز ميزان المدفوعات، حيث يرتبط سعر الصرف كما أشرنا سابقاً بعلاقة عكسية مع عجز الموازنة وميزان المدفوعات وبالتالي مع مؤشر الأزمة المصرفية وقد تم استبعاد عجز ميزان المدفوعات كون البحث ينطوي فقط على المتغيرات الاقتصادية الداخلية.

$$BC = 0.45DTG - 0.01ER$$

من هنا تتضح صحة الفرضية الثانية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية الداخلية ومؤشر الأزمة المصرفية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

حاولنا في هذه الدراسة أن نربط الأزمة المصرفية في سورية بمجموعة من العوامل على المستوى الكلي والجزئي معاً، ومن خلال الدراسة التحليلية والإحصائية تم التوصل إلى مايلي:

1. ارتباط مؤشر الأزمة المصرفية في سورية بعلاقة عكسية مع كل من مؤشرات أداء القطاع المالي من جهة ومع تقلبات سعر الصرف كأحد المؤشرات الاقتصادية الداخلية من جهة أخرى، كما يرتبط بعلاقة طردية مع نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
2. استنتاج نموذجان يمكن الاستعانة بهما في التنبؤ بإمكانية التعرض للأزمات المصرفية.

نموذج مالي يربط بين مؤشرات أداء القطاع المصرفي ومؤشر الأزمة المصرفية ويعطى كمايلي:

$$BC = -0.38CA - 0.06L - 9.95ROA$$

ونموذج الاستيعاب الذي يربط بين نسبة عجز الموازنة العامة وتقلبات سعر الصرف من جهة ومؤشر الأزمة المصرفية من جهة أخرى وهو:

$$BC = 0.45DTG - 0.01ER$$

3. عند تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية تبين أن هناك تراجع ملحوظ لأداء الاقتصاد السوري خلال العامين 2010 – 2011، وقد كان هذا جلياً بارتفاع كل من معدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة حيث تعتبر الأخيرة المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثيراً.

4. عند تحليل أداء القطاع المصرفي السوري الخاص تبين كفاءة أداء هذا القطاع، فعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات عالمية قياسية لهذا النوع من الأزمات المصرفية إلا أن هناك بعض الدلائل التقريبية التي يمكن الاسترشاد بها، فقد بلغ المتوسط العام لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة نحو 3% وهو معدل منخفض نسبياً وبعيد جداً عن المعدل الذي توصلت إليه دراسة حديثة من خلال تحليل سلوك 42 أزمة مصرفية خلال الفترة (1970–2007)،حيث بلغت نحو 25% (Laeven&Valencia,2008)، كما حقق هذا القطاع معدل وسطي لكفاية رأس المال بلغ الـ15% وهو معدل مرتفع جداً وقد تجاوز الحد الأدنى المطلوب مما يعزز من درجة الأمان لدى القطاع المصرفي السوري الخاص.

5. يعاني الجهاز المصرفي السوري الخاص من فائض نقدي غير مستثمر وهو مايعرف بالأدبيات المصرفية بالعسر الفني، مما أثر سلبياً على معدلات الربحية التي بدت متدنية نسبياً.

التوصيات

1. توثيق نظام للإنذار المبكر يتضمن مؤشرات تعكس طبيعة الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات تعكس أداء البيئة المصرفية، مما يمكن الجهات الرقابية المعنية من اكتشاف نقاط الضعف والخلل في سير العملية المصرفية، والتنبؤ بالأزمة قبل وقوعها بفترة تسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأمر قبل استفحاله.

2. تعزيز القدرة على زيادة معدلات الإنتاج في سورية لخلق عامل استقرار حقيقي يدعم سيولة المصارف ويعزز من فرصها الاستثمارية المتاحة.

3. وضع حدود للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة ووضع حد أقصى لإجمالي عجز الموازنة العامة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعمل على ترشيد الإنفاق العام وأهم العناصر التي يمكن الضغط عليها هو الاستهلاك الحكومي غير الضروري مثل الأبنية الفاخرة والسيارات وغيرها.

4. تحفيز البنوك السورية الخاصة على استغلال الفائض النقدي الموجود لديها بما يخدم عملية التنمية الاستثمارية والاقتصادية، ودراسة إمكانية رفع الحد الأقصى للتسهيلات الاستثمارية التي يمكن للمقترض الحصول عليها وضبط القروض الاستهلاكية مما يساهم في زيادة قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية الكبيرة التي تحتاج إلى أموال ضخمة للقيام بعملياتها.

المراجع:

1) الخطيب، سمير. *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه، 2005، صفحة 20.

2) الشوربجي، مجدي. *أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط*، مجلة التنمية السياسية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثاني،2006، 8-30.

3) أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. *أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية*، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2009.

4) طارق عبد العال، حماد. *تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة "*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، 45.

5) عبد الله سمك، نجوى. *كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية، في القدرة التنافسية للإقتصاد المصري وسبل تحقيق الطموحات*، تحرير: ليلى خواجة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، 40.

6) كورتل، فريد. *الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية*، مجلة روسيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة ، الجزائر، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2008، 30-9.

7) Davis,E; Karim, D. *Comparing early warning systems for banking crises*, Journal of financial stability.Vo1.4,2008,p14-31.

8) Demirguc-Kunt,A; Detragiache,E. *the determinants of banking crises in developing and developed Countries*, IMF staff papers,Vo1.45,No.1,1998,p12.

9) Frank,J.Fabozzi;Pamela,P.Peterson. *financial management & analysis*. second edition, 2003, p729-736.

10) Gupta, p. banking crises: A survey of the literature,IMF,2002,p21. <http://www.imf.org/external/country/ind/rr/2002/pdf/050202.pdf>.

11) Kaminsky,G.; Lizondo,S; Reinhart,C. *leading Indicators of currency crises*, IMF staff papers,Vo1.45,No.1,1998,p12.

12) Karmo N'guessan, *rapport de mission sur 1'analyse financier des banques et des pays dans les marches emergents*, New York,4-10 Decembre,2004,p32.

13) Khan, M.S."*inflation, financial deepening, and economic growth*, "paper prepared for the banco de mexico conference on Macroeconomic stability, financial markets and economic development, Mexico city, November 12-13,2002,p16.

14) Krugman; Obstfeld; Melitz. *international economics, theory& policy*, ninth edition,p304-307.

15) Laeven,L.; Valencia,F. *systemic banking crises: A New working papers*, No.224, 2008,p13.

16) 10) Lestano,L.; Jacobs,J.; Kuper,G. indicators of financial crises Do work1. An early-warning system for six Asian countries,2003,<http://ideas.repec.org/p/wpa/wuwpif/0409001.htm1>.

17) 11) Zinkovskaya, E. Determinants of Financial Crises in Russia and Other Transition Economies: An Empirical Test, Japanese Journal of Comparative Economics,Vol.45,No.2,2008,p29.